

## تلخيص هداية الحكمة

قال الجامع عفي عنه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقول بعد التسمية والحمدلة والتصلية: إِنَّ هذه مسائل من «هداية الحكمة» مجرّدة عن الدلائل، التقطتها لمن ضاق وقته عن تحصيلها برُمّتها، وإلحاق الحق وإبطال الباطل نقدت بعد ما نقلت مسألة مسألة، لكنني لضيق المحل لم أفصل، وألحقت بها تذنيباً مشتملاً على فصول مفيدة باحثة عن أمّهات مسائل الهيئتين والفلسفة الجديدة.

### فصل فيما يعم الأجسام

قالوا: الجزء الذي لا يتجزى باطل. قلنا: لا دليل عليه. قالوا: كل جسم فهو مركب من جزئين، يحل أحدهما في الآخر، يسمّى أحدهما بـ«الهيولى» والآخر بـ«الصورة الجسمية». قلنا: لا دليل عليه. قالوا: الصورة الجسمية لا تتجرّد عن الهيولى. قلنا: هذا مبنيٌّ على إثبات الهيولى والصورة، ولم يثبت. قالوا: الهيولى لا تتجرد عن الصورة. قلنا: هو بناء الفاسد على الفاسد. قالوا: إن لكل واحد من الأجسام الطبيعية صورة أخرى غير الصورة الجسمية. قلنا: لا دليل عليه.

قالوا: إن الهيولى ليست علّة للصورة، والصورة أيضاً ليست علّة للهيولى، وليست الهيولى غنيّة عن الصورة من كلّ الوجوه، وليست الصورة أيضاً غنيّة عن الهيولى من كلّ الوجوه، فالهيولى تفتقر إلى الصورة في وجودها وبقائها، والصورة مفتقرة إلى الهيولى في تشكّلها. قلنا: لا غناء ببناءٍ لا أسّ له. قالوا: المكان الخلاء أو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماسّ للسطح الظاهر من الجسم المَحويّ، والأوّل باطل، فتعيّن الثاني. قلنا: لا دليل على امتناع الخلاء.

قالوا: كل جسم فله حيّزٌ طبيعي، ولا يجوز أن يكون لجسمٍ ما حيّزان طبيعيان. قلنا: لا دليل على وجود الطبيعة المقتضية لهذه الأحكام. قالوا: كل جسم فله شكلٌ طبيعي. قلنا: تذكر ما قلنا آنفاً. قالوا: الحركة هي الخروج من القوّة إلى الفعل على سبيل التدرّج، وأمّا السكون فهو عدم الحركة عمّا



من شأنه أن يتحرك، وكل جسم متحرك فله محرك غير الجسمية. قلنا: لا دليل على كون ذلك الغير طبيعة. قالوا: ثم الحركة على أربعة أقسام: حركة في الكم كالنمو. وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء الصورة النوعية، ويسمى هذه الحركة استحالة. وحركة في الأين، وهي انتقال الجسم من مكان إلى مكان على سبيل التدرج، ويسمى نقلة. وحركة في الوضع، وهي أن تكون للجسم حركة على الاستدارة، أجزاءه يباين أجزاء مكانه، ويلزم كله مكانه. والحركة إما طبيعية أو قسرية أو إرادية. قلنا: لا مشاحة في الاصطلاحات، وأما مبنى الأحكام من إثبات الطبيعة ففاسد.

قالوا: الزمان هو إمكان متقدر غير ثابت، وهو مقدار الحركة، وأيضا أن الزمان لا بداية له ولا نهاية له. قلنا: الدعوى الأول دليله منفي، والدعوى الثاني منفي بالدليل.

### فصل في الفلكيات

قالوا: الفلك مستدير. قلنا: لا دليل عليه. قالوا: الفلك بسيط. قلنا: لا دليل عليه. قالوا: الفلك قابل للحركة المستديرة، ويجب أن يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به، وأيضا أن الفلك لا يكون في طبعه مبدأ ميل مستقيم. قلنا: القابلية مسلم، والوجوب لا دليل عليه، وما بعده فرعه. قالوا: الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتئام. قلنا: باطل بالدليل.

قالوا: الفلك يتحرك على الاستدارة دائما. قلنا: أما حديث الحركة فمحتمل للصدق والكذب، وأما دوامها فباطل بالدليل. قالوا: الفلك متحرك بالإرادة. قلنا: لا دليل عليه. قالوا: القوة المحركة للفلك يجب أن تكون مجردة عن المادة. قلنا: لا دليل على القوة، والتجرد فرعه. قالوا: المحرك القريب للفلك قوة جسمانية. قلنا: لا دليل عليه.

### فصل في العنصریات

قالوا: كل واحد من الماء والهواء والنار والأرض يخالف الآخر في صورته الطبيعية. قلنا: لا دليل على وجود الطبيعة باصطلاحهم. قالوا: وكل واحد منها قابل للكون والفساد. قلنا: مسلم. قالوا: وأيضا إن الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية. قلنا: لا دليل على الصورة الطبيعية.



قالوا: البسائط إذا تصغرت واجتمعت وتماسّت في المركّب، وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة، وكسر كل واحد منها سورةً كيفية الآخر، فتحصل كيفية متوسطةً توسّطاً ما بين الكيفيات المتضادة متشابهة في أجزائه، وهو المزاج. قلنا: لا نزاع فيه.

قالوا في كائنات الجو:

أمّا «السحاب والمطر وما يتعلّق بهما»: فالسبب الأكثر في ذلك تكاثف أجزاء البخار الصاعد. وأمّا «الرعد والبرق»: فسببهما أن الدخان إذا ارتفع واحتبس فيما بين السحاب فما صعد إلى العلوّ مزق السحاب تمزيقاً عنيفاً، فيحصل صوت هائل، هو الرعد بتمزيقه. وإن اشتعل الدخان بالحركة كان برقاً وصاعقةً.

أمّا «الرياح»: فقد تكون بسبب أن السحاب إذا ثقل لكثرة البرد اندفع إلى السفلى فصار هواءً متحرّكاً، وقد تكون لاندفاع يعرض بسبب، فيصير السحاب من جانبٍ إلى طرفٍ آخر، وقد تكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة، وقد تكون بسبب برد الدخان المتصعّد ونزوله، ومن الرياح ما يكون سموماً محترقاً لا حتراقه في نفسه بالأشعة ولمروره بالأرض الحارّة جداً.

وأمّا «قوس قزح»: فهي إنما تحدث من ارتسام ضوء النير الأكبر في أجزاء رشيّة غير متصلة مستديرة، واختلاف ألوانها بسبب اختلاف ضوء النير وألوان الغمام المختلفة.

وأمّا «الهالة»: فأيضاً إنما تحدث من ارتسام ضوء النير في أجزاء رشيّة مستديرة.

وأمّا «الشهب» فسببها أن الدخان إذا بلغ حيز النار، وكان لطيفاً، اشتعل فيه النار، فانقلب إلى النارية ويلتهب بسرعة، حتى يرى كالمنطفئ.

وأمّا «الزلزلة وانفجار العيون»: فإن البخار إذا احتبس في الأرض يميل إلى جهة فيتبرّد بها، فينقلب مياهًا مختلطةً بأجزاء بخارية، فإذا كثر بحيث لا يسعه الأرض أوجب انشقاق الأرض، وانفجر منه العيون، وإذا غلظ لا ينفذ في مجاري الأرض اجتمع للخروج، ولم يمكنه النفوذ فزلزلت الأرض.

قلنا: لا ننكر كون هذه الأسباب عاديّةً، لكن لا نسلّم الحصرَ فيها وعدمَ التخلّف عنها.



قالوا في المعادن: إِنَّ الأُبْخَرَةَ والأُدْخَنَةَ المحتبسة إذا لم تكن كثيرةً اختلطت على ضروبٍ من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف، فتكوّن منها الأجسام المعدنية، فإن غلب البخار على الدخان يتولّد اليشم والبلور والزيتق والزرنيخ والرصاص. وإن غلب الدخان يتولّد الملح والزاج والكبريت والنوشاد. ثم من اختلاط بعض هذه مع بعضٍ تولّدت الأجسام المتطرقة مثل الذهب والفضة. قلنا: مثل ما سبق آنفاً.

قالوا: النبات له «قوةٌ عديمة الشعور» وتصدر عنها حركات وأفعال مختلفة بآلات مختلفة، وتسمى نفساً نباتياً، وهي كمال أول لجسم طبيعيّ آليٍّ من جهة ما يتولّد ويزيد ويتغذى فقط. فلها «قوةٌ غاذية» وهي القوة التي تحيل جسمًا آخر إلى مشاكلة الجسم الذي هي فيه، فتلصق المشاكل به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة. ولها «قوةٌ نامية» وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في أقطاره طولاً وعرضاً وعمقاً إلى أن يبلغ كمال النشو على تناسب طبيعي. ولها «قوةٌ مولدة» وهي التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزءاً، وتجعله مادّة ومبدأً لمثله، وتجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله، فلها خواص أربع: ١. قوة جاذبة ٢. وماسكة ٣. وهاضمة ٤. ودافعة للثقل. و«النامية» تقف من الفعل أولاً. وتبقى «الغاذية» تفعل إلى أن تعجز فيعرض الموت. قلنا: لا ننازع في وجود القوى. نعم، ننكر كونها فواعل حقيقية.

قالوا: الحيوان هو مختص بالنفس الحيوانية، وهي كمال أول لجسم طبيعيّ آليٍّ من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية، ويتحرك بالإرادة، فلها قوةٌ مُدركةٌ ومحركةٌ. أمّا «المدركة» فهي إمّا في الظاهر أو في الباطن، أمّا التي في الظاهر فهي خمس: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس. وأمّا التي في الباطن فهي أيضاً خمس: الحس المشترك، والخيال، والوهم، والحافظة، والمتصرّفة.

أمّا «الحس المشترك» فهو قوةٌ مرتبة في مقدّم التجويف الأول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ، تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة، وهي غير البصر؛ لأننا نشاهد القطرة النازلة خطأً مستقيماً، والنقطة الدائرة بسرعة خطأً مستديراً، وليس ارتسامها في البصر؛ إذ البصر لا يرتسم فيه إلا المقابل، وهو القطرة والنقطة، فإذا ارتسامها إنما يكون في قوة أخرى غير البصر.



وأما «الخيال» فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الأول من الدماغ، تحفظ جميع الصور المحسوسات، وتمثلها بعد الغيوبة، وهي خزانة الحس المشترك.

أما «الوهم» فهو قوة مرتبة آخر التجويف الأوسط من الدماغ، تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات، كالقوة الحاكمة في الشاة، بأن الذئب مهروب عنه، والولد معطوف عليه.

وأما «الحافظة» فهي قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ، تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات، وهي خزانة القوة الوهمية.

وأما «المصرفة» فهي قوة مرتبة في البطن، أي التجويف الأوسط من الدماغ. من شأنها تركيب بعض ما في الخيال أو الحافظة مع بعض، وتفصيله عنه.

وأما «القوة المحركة» فتتقسم إلى باعثة وفاعلة. أما الباعثة - وتسمى شوقية - فهي القوة التي إذا ارتسمت في الخيال صورة مطلوبة أو مهروبة عنها حملت الفاعلة على التحريك، وهي إن حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الأشياء المتخيَّلة ضارّة أو نافعة طلباً لحصول اللذة، تسمى قوة شهوانية. وإن حملت على تحريك يدفع به الشيء المتخيَّل، سواء كان ضارّاً أو مفيداً طلباً للغلبة، تسمى قوة غضبية. وأما الفاعلة فهي التي تعدّ العضلات للتحريك.

قلنا: لو بني على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد فالمبنى فاسد، وإن لم يبن عليه فلا ننازعهم في وجود القوى، لكن كونها فواعل حقيقة باطل.

قالوا في الإنسان: هو مختصّ بالنفس الناطقة، وهي كمال أول لجسمي طبعي آلي من جهة ما يدرك الأمور الكلّية، ويفعل الأفعال الفكرية والحدسية، فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات، وقوة عاملة تحرك بدن الإنسان إلى الأفعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصّها باعتبار القوة العاقلة، ولها مراتب أربع:

المرتبة الأولى: أن تكون خالية عن جميع المعقولات، بل هي مستعدّة لها، وهي العقل الهولاني.

والمرتبة الثانية: أن تحصل لها المعقولات البديهية وتستعدّ، لأن تنتقل من البديهيّات إلى النظريّات،

وهي العقل بالملكة.



والمرتبة الثالثة: أن تحصل لها المعقولات النظرية، لكن لا تطالعها بالفعل، بل صارت مخزونة عندها، وهي العقل بالفعل.

والمرتبة الرابعة: أن تطالع معقولاتها المكتسبة، وهي العقل المطلق، وتسمى معقولاتها عقلاً مستفاداً، ثم العقل بالملكة إن كان في الغاية يسمى قوة قدسية.

قلنا: أعد ذكر ما سبق آنفاً.

قالوا: إن القوة العاقلة مجردة عن المادة، وأيضاً إن التعقل ليس بالآلات الجسمانية. قلنا: لا دليل عليه.

قالوا: إن النفوس الناطقة حادثة. قلنا: صدقوا في الحدوث، وكذبوا في قيد بعد البدن.

### فصل في تقاسيم الوجود من الإلهيات

قالوا: الكلّي ليس واحداً بالعدد، بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى أن ما في النفس لو وجد في أي شخص من الأشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت أصلاً. قلنا: لا مشاحة في الاصطلاح. قالوا: الجزئي إنما يتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية. قلنا: اصطالحوا على ما شئتم.

قالوا: الواحد يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال بها له: إنه واحد، وقد يكون بالجنس كالإنسان والفرس، وقد يكون بالنوع كزيد وعمرو، وقد يكون بالمحمول كالقطن والثلج، وقد يكون بالموضوع كالكتاب والضاحك، وقد يكون واحداً بالعدد، وهو قد يكون غير حقيقي، وحينئذ قد يكون بالاتصال، وهو الذي ينقسم بالقوة إلى أجزاء متشابهة كالماء، وقد يكون بالتركيب، وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت، وقد يكون حقيقياً، وهو الذي لا ينقسم أصلاً، وأمّا الكثير فهو الذي يقابل الواحد. قلنا: كلّها اصطلاحات غير متنازع فيها، إلا الحكم بالاتصال على بعض الأجسام؛ فإنه لا دليل فيه.

قالوا: الاثنان قد يتقابلان، وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وأقسامه أربعة:

أحدها: الضدّان، وهما الموجودان غير المتضايفين، كالسواد والبياض.

وثانيهما: المتضايقان، وهما الموجودان تعقل كلّ واحد منهما بالنسبة إلى الآخر، كالأبوة والبنوة.



وثالثها: المتقابلان بالعدم والملكة، وهما أمران يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً، يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الوجود، كالبصر والعمى والعلم والجهل.

ورابعها: المتقابلان بالسلب والإيجاب، كالفرسية واللافرسية، وذلك في الضمير لا في الوجود العيني. قلنا: لا نزاع في الاصطلاح.

قالوا في المتقدم والمتأخر: أما المتقدم فيقال على خمسة أشياء:

**أحدها:** المتقدم بالزمان، وهو ظاهر.

**والثاني:** المتقدم بالطبع، وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود معه، وقد يمكن أن يوجد، وليس الآخر بموجود، كتقدم الواحد على الاثنين.

**والثالث:** المتقدم بالشرف، كتقدم سيّدنا أبي بكر على سيّدنا عمر رضي الله عنهما.

**والرابع:** المتقدم بالرتبة، وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود، كترتب الصفوف في المسجد منسوبة إلى المحراب.

**والخامس:** التقدم بالعِلِّيّة، وهو الفاعل المستقل بالتأثير، كتقدم حركة اليد على حركة القلم.

وأما المتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم. قلنا: هذه اصطلاحات غير متنازع فيها.

قالوا في القديم والحادث: القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره، والقديم بالزمان

هو الذي لا أوّل لزمانه، كالفلك. والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره، والمحدث بالزمان

هو الذي لزمانه ابتداء، وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجوداً، ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار

هو فيه موجوداً. قلنا: حكمهم على بعض الممكنات بالقدم الزماني باطل، والباقي لا نزاع فيه.

قالوا: وكلّ حادث زماني فهو مسبوق بمادّة ومدة. قلنا: حكمهم بضرورة سبق المادّة باطل.

قالوا في القوّة والفعل: القوّة هي الشيء الذي هو مبدأ التغيّر في شيء آخر من حيث هو آخر، وكلّ

ما يصدر عن الأجسام في العادة المستمرّة المحسوسة من الآثار والأفعال، كالاختصاص بـ«أين» و«كيف»

وحركة وسكون، فهي صادرة عن قوّة موجودة فيه. قلنا: لا نزاع في مفهوم القوّة. نعم، الحكم بوجودها

وتأثيرها - كما زعموا - باطل.



قالوا في العلة والمعلول: العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه، ثم يحصل من وجوده وجود غيره، وهي أربعة أقسام: ١. مادية ٢. وصورية ٣. وفاعلية ٤. وغائية.

١. أما المادية: فهي التي تكون جزءاً من المعلول، لكن لا يجب بها أن يكون المعلول موجوداً بالفعل، كالطين للكوز.

٢. أما العلة الصورية: فهي التي تكون جزءاً من المعلول، لكن يجب بها أن يكون المعلول موجوداً بالفعل، كالصورة للكوز.

٣. وأما العلة الفاعلية: فهي التي يكون منها وجود المعلول، كالفاعل للكوز.

٤. وأما العلة الغائية: فهي التي لأجلها وجود المعلول، كالغرض المطلوب من الكوز. قلنا: لا مرأى في الاصطلاح.

قالوا: ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال أن يصدر عنها أكثر من الواحد. قلنا: لا وجود للبسيط بهذا المعنى، والبسيط الذي له وجود لا يستحيل صدور الكثير عنه، بل الصدور ثابت بالدليل القطعي. قالوا: إن المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة، أعني عند تحقق جملة الأمور المعتبرة في تحققه. قلنا: صحيح. قالوا: كون الشيء موجوداً لا ينفي تأثير العلة الفاعلية فيه. قلنا: صدقوا.

قالوا في الجوهر والعرض: كل موجود فإمّا أن يكون مختصاً بشيء ساريّ فيه أو لا يكون، فإذا كان الواقع هو القسم الأول يسمى الساريّ حالاً والمسريّ فيه محلاً، ولا بد أن يكون لأحدهما حاجة إلى صاحبه، وإلاّ لامتنع ذلك الحلول. فلا يخلو إما أن يكون المحل محتاجاً إلى الحال، فيسمى المحلّ الهيولى والحال الصورة، أو بالعكس فيسمى المحلّ موضوعاً، والحال عرضاً. قلنا: لا مناقشة في التعريفات، إلا زعمهم بقدم الهيولى والصورة باطل.

قالوا: الجوهر هو الماهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع، وأما العرض فهو الموجود في موضوع. ثم الجوهر إن كان محلاً فهو الهيولى، وإن كان حالاً فهو الصورة، وإن لم يكن حالاً ولا محلاً فإن كان مركباً منهما فهو الجسم الطبيعي، وإن لم يكن كذلك فإن كان متعلقاً بالأجسام تعلق



التدبير والتصرف فهو النفس، وإلا فهو العقل. قلنا: لا نزاع في الاصطلاحات، وأبطلنا زعمهم بالقدم. قالوا: والجوهر ليس جنسًا لهذه الأقسام الخمسة؛ إذ لو كان جنسًا لكان ما يدخل تحته مركبًا من جنس وفصل، وليس كذلك؛ لأن النفس ليست مركبة منهما. قلنا: يحتمل الصدق والكذب. قالوا: وأما أقسام العرض فتسعة:

١. الكم      ٢. والكيف      ٣. والأين      ٤. والمتى      ٥. والإضافة
٦. والملك      ٧. والوضع      ٨. والفعل      ٩. والانفعال.

١. أما الكم: فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته، وينقسم إلى منفصل كالعدد وإلى متصل قارّ الذات، وهو المقدار كالخطّ والسطح والثنخ، وإلى منفصل غير قارّ الذات، وهو الزمان.

٢. وأما الكيف: فهو هيئة في شيء لا تقتضي لذاته قسمة ولا نسبة، وينقسم إلى كفيات محسوسة راسخة، كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر، وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وإلى كفيات نفسانية مطلقًا، وهي حالات كالكتابة في ابتداء الخلقة، وملكات كالكتابة بعد الرسوخ، والعلم وغير ذلك، وإلى كفيات استعدادية، نحو الدفع كالصلابة، أو نحو الانفعال كاللين وإلى كفيات مختصة بالكميات كالمثليّة والمربّعيّة والزوجية والفردية.

٣. وأما الأين: فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان.

٤. وأما المتى: فهو حالة للشيء بسبب حصوله في الزمان.

٥. وأما الإضافة: فيه حالة نسبية متكررة كالأبوة والبُنة.

٦. وأما الملك: فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به، ككون الإنسان متعمّمًا أو متقمّمًا.

٧. وأما الوضع: فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض، وبسبب نسبتها إلى الأمور الخارجية، كالقيام والقعود.

٨. وأما الفعل: فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره، كالقاطع ما دام يقطع.

٩. وأما الانفعال: فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كالمسخّن ما دام يتسخّن.

قلنا: هذه اصطلاحات معينة في العلوم.



قالوا: بثبوت الواجب لذاته، وهو الذي إذا اعتبر من حيث هو هو، لا يكون قابلاً للعدم. قلنا: ذلك كذلك.

### فصل في العلم بالصانع وصفاته

قالوا: إنَّ وجودَ واجب الوجود نفس حقيقته. قلنا: لا يجوز الجزم في أحكام الصفات النظرية بما لم يرد فيه نصٌّ شرعيٌّ. قالوا: إن وجوب واجب الوجود وتعيّنه في ذاته. قلنا: ما قلنا قبل. قالوا: إن الواجب لذاته واجب من جميع جهاته، أي ليس له حالة منتظرة غير حاصلة. قلنا: صدقوا. قالوا: إن الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده. قلنا: بحر لا ساحل له، غرق فيه العقول والكشوف، ولم يصل أحد إلى قعره. قالوا: إن الواجب لذاته عالم بذاته. قلنا: صدقوا.

قالوا: إنَّ الواجب لذاته عالم بالكلّيات. قلنا: صدقوا. قالوا: إنَّ الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي. قلنا: كذبوا، وأتوا بالفرية لو لم يؤوّل. قالوا: إنَّ الواجب لذاته مريد للأشياء، وجواد. قلنا: قد غرّوا المسلمين في إثباتهم للإرادة، حيث يتبادر منها إثبات الاختيار، وهم لا يقولون به، وينكرون الحقّ. وأخلصوا في إثباتهم الجود.

### فصل في العقول

قالوا بثبوت العقل. قلنا: لا يستحيل وجود المجرد، ويستحيل قدمه، وكذا ما بنوا عليه ثبوته من امتناع صدور الكثير عن الواحد الحق باطل. قالوا بثبوت كثرة العقل. قلنا: ما قلنا قبل. قالوا بأزليّة العقول وأبدّيّتها. قلنا: قد مرّ بطلان القدم. قالوا بتوسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني. قلنا: بناء الفاسد على الفاسد.

### خاتمة

قالوا بنفي النعيم والألم الجسماني بعد الموت. قلنا: يرده المنصوص القطعية.

### فصل في ما يتعلق بالفلسفة الجديدة

قالوا: المادّة وحركتها قديمتان غير معلولتان بعلة. قلنا: الأمران باطلان. قالوا: لا حاجة إلى الصانع القديم. قلنا: هو إفك من الشيطان الرجيم. قالوا: الأشياء مؤثرة بطبعها تأثيراً لازماً يمنع



انفكاكها، ومن ثم أنكروا الخوارق والمعراج. قلنا: باطل وزور أصله وفرعه.  
قالوا: طريق حدوث تنوعات العالم هو النشو، أي اشتقاق نوع من نوع آخر، لا كون كل مستقلاً  
بالخلق. قلنا: يبطله ظاهر النصوص. قالوا: لا جنة ولا نار ولا ملك ولا جن. قلنا: كلها موجودة  
مدلولة؛ للدلائل القطعية. قالوا: لا معاد. قلنا: سترون إن شاء الله تعالى.

### فصل في ما يتعلق بالهيئة البطلمية

قالوا: كل جسم بسيط إذا خُلّي وطبعه فهو كروي الشكل. قلنا: مبنى على فاسدين: وجود الطبيعة  
المؤثرة المستقلة، وامتناع صدور الكثير عن الواحد. قالوا: الأفلاك تسعة. قلنا: مقدمات دليل الدعوى  
كلها فاسدة، والدليل القطعي ناطق بكونها سبعة. قالوا: وليس وراء الفلك الأعظم شيء لا خلاء  
ولا ملاء. قلنا: لا دليل عليه، بل مقدماته من امتناع الخلاء وغيره باطلة بالدليل.  
قالوا: من الدوائر العظيمة دائرة البروج. قلنا: لا شغب في الاصطلاح. نعم، لا يجوز بها تفسير  
البروج القرآنية. قالوا: ما يعرض للكواكب معللة بحركة التداوير والخوارج. قلنا: لا ننكر الإننيات،  
ولا نقر باللميات، بل ظاهر القرآن يدل على أن العلة لها الحركة الذاتية للكواكب.

### فصل فيما يتعلق بالهيئة الفيثاغورية

قالوا: إن السماوات ليست بموجودة. قلنا: باطل بالدليل. قالوا: إن الأرض متحركة. قلنا  
لا نُصدق، ولا نكذب. قالوا: إن هذه الزرقة المرئية ليست بسما. قلنا: يحتمل الصدق، وليس من  
لوازمه نفي السماوات، بل يمكن أن تكون السماء وراء هذه الزرقة، والله أعلم بحقائق الأمور.

وكان ختامه لإحدى وعشرين من شعبان ١٣٢١

من الهجرة في تهنه بهون.